مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
العدد السادس / ديسمبر 2016

OEB Univ. Publish. Co.

دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

Study relationship dynamic and causality the impact of oil taxes on the economic Growth rate in Algeria during the period 1980-2014

أ. قجاتي عبد الحميد
جامعة أم البواقي

د. صرارمة عبد الوحيد
جامعة أم البواقي

تصنيفJEL: H20, E62, C32 *تاريخ* الاستلام: **2016/02/03** تاريخ قبول النشر : **2016/12/05**

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة السببية والديناميكية بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وذلك باستخدام اساليب القياس الاقتصادي مثل التكامل المشترك لـ جوهانسون والسببية لـ غرانجر ونموذج الانحدار الذاتي، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي، كما دل اختبار السببية لـ غرانجر بوجود اتجاه للسببية من الجباية البترولية الى معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، معدل النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، سببية غرانجر، نموذج الانحدار الذاتي.

Abstract :

This study aims to analyse the causality and dynamic relationship between oil taxes and economic growth rate in Algeria during the period from1980 to 2014, by using econometric methods, such as Johnson co-integration, Granger causality and VAR model. This research indicates that there is a positive relationship between oil taxes and economic growth rate, as shown by Granger causality test the oil taxes affect economic growth rate.

Key words: Tax of oil, Economic Growth, Co-integration, Granger causality, VAR model.

مقدمة:

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ويقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة، وفي الجزائر كان لتنامي الموارد المالية النفطية دورا بارزا في حسم الخيارات الاقتصادية للدولة، وذلك بتبني النظام الاشتراكي القائم على التدخل الحكومي في الاقتصاد والتوسع في الإنفاق العام، خاصة الانفاق الاستثماري لإنشاء قاعدة إنتاجية عمومية. وتضاعفت الاستثمارات العمومية بـ 15 مرة خلال الفترة 1967-1979، لكن هذه الاستثمارات عرفت تراجعا كبيرا منذ أزمة النفط 1986 إلى غاية 1999، وبعد ذلك انتعشت إيرادات الجباية البترولية بداية من سنة 2000 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما جعل الحكومة تزيد من حجم الإنفاق العام وبالأخص النفقات الاستثمارية في الاقتصاد، مخصص لقطاعات الاقتصادية الراكدة أهمها الفلاحة بهدم دعم النمو الاقتصادي.

ومن خلال الطرح السابق نورد الاشكالية الرئيسية للبحث فيما يلي: **ما مدى أثر صدمات الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014؟**

لتحليل هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي؟
- ما الدور الذي يلعبه القطاعين العام والخاص في رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي؟

الفرضيات: للاجابة على الاسئلة المطروحة سابقا نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

- إن حدوث أي صدمة ايجابية في ايرادات الجباية البترولية لها أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، وباعتبارها إيراد حكومي مهم في الموازنة العامة، من هنا تأتي أهمية الدراسة لتحديد دور وأهمية إيرادات الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام لرفع معدل النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني؛

– تطور مركبات الناتج المحلي الاجمالي من خلال القطاعات الاقتصادية القانونية خلال الفترة 2000–2014؛

– بناء نموذج قياسي يبرز لنا أثر الإيرادات الجبائية والجباية البترولية خصوصا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة: سعيا منا بلوغ أهداف الدراسة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولنا تطور نسبة الجباية البترولية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وحاولنا تحليل نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج الاجمالي ومدى مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي، وذلك بالاعتماد على تحليل الجداول الإحصائية وكذا استخدام أساليب القياس الاقتصادي في تحديد نموذج يفسر العلاقة بين الايرادات الجبائية في الموازنة العامة ومعدل النمو الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة: للإلمام الجيد بموضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، ارتأينا تقسيم دراستنا إلى محورين: **المحور الأول:** دراسة تحليلية اقتصادية لدور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي، **المحور الثاني:** دراسة قياسية لأثر صدمات الجباية البترولية في الموازنة العامة على معدل النمو الاقتصادي.

المحور الأول: دراسة تحليلية اقتصادية لدور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي

إن المتابع لاوضاع المالية العامة في الجزائر يجد أن السير الحسن للموازنة العامة من استقرار معدلات الدين العمومي والتحكم في عجز الموازنة العامة، كان مرهونا الى حد بعيد بالايرادات العامة والتي تعد الوجه الثاني للنفقات العامة، وباعتبار أن الايرادات العامة في الجزائر تتمثل في أن جزء كبير منها يتأتى عن طريق الجباية البترولية، حيث لعبت هذه الاخيرة دور الممول الرئيسي للميزانية، ونتيجة للفوائض المالية الضخمة للجباية البترولية بعد سنة 2000، قامت الحكومة بانشاء صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الايرادات، فارتفاع الايرادات العامة للدولة جعل من الحكومة تزيد من ضغطها على الانفاق العام لتحقيق التوازنات الاقتصادية المرغوبة، وخاصة دعم النمو الاقتصادي وتنشيط عجلة التنمية الاقتصادية خاصة للقطاعات الاقتصاية الراكدة على غرار الفلاحة والسياحة.

1– أهمية الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني

تعتمد الجزائر في سياستها الانفاقية على الايرادات العامة لتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة التوازنات الداخلية مثل

دعم النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والتضخم، وهو ما جعل الايرادات العامة والجباية البترولية خصوصا تمثل محورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1-1- مكانة الايرادات العامة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1980-2014

يبقى أبسط وأهم مؤشر وأكثرهم دلالة على حجم ومكانة الايرادات العامة في الاقتصاد القومي، ومن ثم جهد الحكومة في حشد وتوظيف الموارد المالية، هو قياس نسبة هذه الايرادات الى الناتج المحلي الخام، غير أن اشتقاق هذا المؤشر بالنسبة لبلد مثل الجزائر لا يخلو من بعض العيوب والنقائص، فهو فعلا يمنح فكرة عن حجم الموارد المتاحة للموازنة العامة، لكنه بالمقابل لا يمكننا من معرفة الكيفية التي تتصرف بها الحكومة بهذه الايرادات، كونه يركز على جانب التحصيل، فالنظام الجبائي في البلاد النامية تميزه عدم المرونة الكافية (الجمود)، ويحتاج باستمرار الى اجراءات ادارية كبيرة من اجل ان يحافظ على مستوياته، وهكذا ففي الجزائر ارتفاع اسعار النفط لم تؤدي الى ارتفاع الجباية البترولية فحسب، بل أيضا الى ارتفاع الدخل القومي.

الجدول رقم (1): تطور نسبة الايرادات العامة الى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014.

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
% RG/GDP	37.89	42.67	37.37	36.15	37.55	37.22	31.15	29.72	26.87
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
% RG/GDP	27.58	28.89	31.59	30.23	26.90	29.19	29.96	32.10	33.33
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
% RG/GDP	27.36	29.26	38.27	35.33	35.29	37.33	36.25	40.75	42.74
السنة	2007	2008	2009	2010	2012	2011	2013	2014	
% RG/GDP	39.37	46.8	36.87	36.63	39.68	39.11	35.79	33.24	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (1) وهو ان نسبة الايرادات العامة الى الناتج الداخلي الخام قد عرفت ارتفاعا هاما مع مطلع الثمانينيات حيث تراوحت النسبة ما بين 42.67% سنة 1981 و 36.15% سنة 1983، كما بلغت سنة 1985 نسبة 37.22%، غير أن هذه النسبة عرفت تراجعا واضحا بداية من النصف الثاني من الثمانينيات، اي بالتزامن مع الازمة النفطية وتراجع أسعار النفط سنة 1986، أين بلغت نسبة الايرادات العامة الى الناتج 31.15 % ثم الى 29.72% سنة 1987 و 26.87% سنة 1988، أي بتراجع قدره 27.8 %، اما الفترة 1989-1999 فقد تميزت باستقرار نسبة الايرادات العامة الى الناتج، وتراوحت ما بين 27.5% و 33.3%، باستثناء تراجع سنتي 1993 و 1998 بنسبة 11.01% و 17.19% على التوالي، أما الفترة 2000-2014 فقد عرفت نسبة الايرادات الى الناتج ارتفاعا ملحوظا،

أين بلغ متوسط النسبة الى حدود 38.23%، حيث بلغت هذه النسبة 38.27%سنة 2000 ثم ارتفعت الى 42.74% سنة 2006 وصولا الى حدود 46.8% سنة 2008، وهي أعلى نسبة عرفتها خلال فترة الدراسة، أما سنة 2009 فقد تراجعت هذه النسبة الى 36.87%، ثم عاود الارتفاع بعد السنة وبلغ حدود 39.11% سنة 2012، كما تراجعت النسبة مع نهاية الفترة 2014 الى 33.24%، وبلغ متوسط النسبة الاجمالية للايرادات العامة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014 معدل 34.75% وبهذا تصنف الجزائر ضمن الدول التي تنتمي الى الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط حسب تصنيف صندوق النقد الدولي.

2-1- علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي

في العادة يعتبر حجم الناتج المحلي المحدد الرئيسي للايرادات العامة، كونه يمثل الوعاء الجبائي، كما أن الضرائب تمثل في أغلب الدول المساهم الأول، اما فيما يخص البلدان النفطية ومنها الجزائر، فان الجزء الاعظم والرئيسي في تمويل الايرادات العامة هي الجباية البترولية، فالتقلبات التي تعرفها هذه الاخيرة تجعل قيمة الايرادات العامة الى الناتج الداخلي الخام غير مستقرة، ومن خلال الجدول أدناه نبين تطور نسبة ايرادات الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (2): تطور نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل النمو*	0.79	2.99	6.4	5.4	5.59	3.69	0.4	0.69-	1-
PIB/FP	23.17	26.61	19.97	15.13	16.61	16.04	7.22	6.54	6.92
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو	4.4	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.89-	3.79	4.09	1.09
PIB/FP	10.77	13.74	18.73	18.92	15.54	14.93	16.76	19.29	20.31
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	5.1	3.2	2.2	4.61	5.61	7.2	4.3	5.9	1.69
PIB/FP	13.37	17.29	28.44	22.81	20.84	24.46	24.16	29.98	31.92
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل النمو	3.39	2	1.59	3.6	2.8	3.29	2.8	3.8**	
PIB/FP	25.78	36.25	23.35	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات.

*** - البنك الدولي على الموقع الالكتروني: www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2015/03/01 على الساعة: 14:37.**

**** - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، ص 151.**

الشكل رقم (1): تطور نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

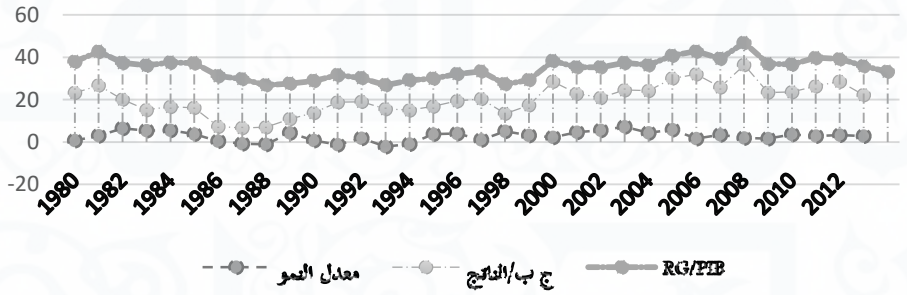

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين رقم (1) و(2).

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن نسبة الجباية البترولية الى الناتج قد عرفت ارتفاعا مع بداية الفترة، حيث بلغت نسبة 23.17% سنة 1980 وارتفعت الى حدود 26.61% سنة 1981، وتراوحت ما بين 19.5% و 16.4% خلال الفترة 1983-1985، وهو مازامنه ارتفاع في معدلات النمو التي بلغت 6.4% سنة 1982 بعدما بلغت 0.79 % سنة 1980، كما تراوحت النسبة ما بين 3-5% خلال فترة 1983-1985، ولعبت الجباية البترولية دورا هاما في هذه الفترة من خلال تمويل الاستثمارات العمومية في اطار المخطط الخماسي الأول، الا أن النسبة عرفت انخفاضا كبيرا بداية من النصف الثاني والمتزامن مع ازمة النفط 1986، اين انخفضت النسبة الى 7.22% سنة 1986 ثم الى 6.54 % سنة 1987 و 6.9% سنة 1988، وهو ما أدى الى تراجع الاستثمارات العمومية المبرمجة في المخطط الخماسي الثاني والذي انعكس سلبا على معدل النمو، الذي بلغ سنة 1986 معدل0.4 % و 0.69-% سنة 1987 ومعدل -1% سنة 1988، أما الفترة 1989-1999 فقد عرفت نسبة ايرادات الجباية البترولية شبه استقرار الا أنها لم تتجاوز نسبة 20% من الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفعت النسبة من 10.77% سنة 1989 الى 18.92% سنة 1992، الا أنها تراجعت سنتي 1993 و 1994 الى حدود 15.54% و 14.93% على التوالي، حيث شاركت هذه الاخيرة التغيرات التي شهدها معدل النمو أين تراجع الى -2.1% و 0.89-% سنتي 1993-1994، في حين عاودت نسبة الجباية البترولية الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي الى الارتفاع خلال سنوات 1995-1999، أين ارتفعت نسبة الجباية البترولية الى الناتج من 16.76% سنة 1995 الى 20.31% سنة 1997، مع تراجع سنة 1998 الى 13.37% بسبب أزمة النفط سنة 1998، في حين بلغت سنة 1999 نسبة 17.29%، أي بارتفاع قدره 29.31%، أما معدل

النمو فقد ارتفع من 3.79% سنة 1995 الى 4.09% سنة 1996 ثم الى 5.1%، في حين تراجع سنة 1999 الى معدل 3.2% وذلك بسبب تراجع الاستثمارات العمومية بنسبة 11.79%، وبالرغم من التحسن الذي عرفته ايرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة، ارتفع متوسط نسبة الجباية البترولية الى الناتج من 14.89% خلال الفترة 1980-1989 الى 16.88% للفترة 1990-1999، وهو ما ساعد على تحسن معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

أما الفترة 2000-2014 فقد عرفت من خلالها الجباية البترولية انتعاشا كبيرا، الامر الذي انعكس على ارتفاع نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 28.44% ثم ارتفعت الى 29.98 % سنة 2005 و 31.92 % سنة 2006، ومن خلال هذه الايرادات التي ضخت في الاقتصاد كان لها دور هام في رفع معدلات النمو الاقتصادي من 2.2% سنة 2000 الى 7.2% سنة 2003، وبلغ 5.9% سنة 2005 الا أنه عرفت تراجع سنة 2006 الى 1.69%، بينما تبقى سنة 2008 تحوز على النسبة الاكبر بـ 36.25%، حيث بلغت ايرادات الجباية البترولية في ذات السنة أزيد من 4000 مليار دينار جزائري، في حين تراجعت النسبة الى 23.35% سنة 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت هي الأخرى على معدل النمو الاقتصادي الذي تراجع الى معدل 1.59%، الا أن نسبة الجباية البترولية الى الناتج المحلي الاجمالي و معدل النمو بدأوا بالارتفاع ابتداءا من سنة 2010، أين بلغت نسبة الجباية البترولية الى الناتج 23.51% (2010)، 26.25% (2011) و 28.53% (2012)، في حين تراجعت الى 22.09% سنة 2013 (تراجع كميات الانتاج النفطي)، أما معدل النمو فقد ارتفع الى 3.6% سنة 2010 ثم تراجع الى 2.8% سنة 2011 الا أنه ارتفع سنة 2012 الى 3.29%، اما سنة 2014 فقد تراجعت نسبة الجباية البترولية الى الناتج الى 19.7% نتيجة تراجع أسعار النفط منذ شهر جوان 2014، في حين بلغ معدل النمو في ذات السنة 3.8%.

وعموما بلغت نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي كمتوسط خلال الفترة 2000-2014 نسبة 25.37%، أي بارتفاع قدره 53.25% بالنسبة للفترة (1990-1999) وبنسبة 73.74% للفترة (1980-1989)، وبارتفاع قدره 2.32% للفترة (1980-1999)، أما المتوسط الاجمالي للفترة 1980-2014 فقد بلغ نسبة 19.21%.

من خلال ما سبق نلاحظ أن تذبذبات نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام هو سبب عدم استقرار نسبة الايرادات العامة الى الناتج الداخلي الخام، وهو ما قد ينقل الجزائر من فئة الشريحة العليا للدول ذات الدخل المتوسط الى فئة الشريحة الدنيا من ذات الدول نفسها.

2- الجباية البترولية ضمن مجهودات الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2014

بذلت الدولة جهودا معتبرة في سعيها لتنويع مصادر الدخل والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك منذ فترة التخطيط الى يومنا هذا، حيث تعتمد الدولة في كل فترة على ايرادتها من المحروقات بغية الوصول الى هدفها المنشود وهو تنويع الاقتصاد الوطني، وبهدف تقييم والوقوف على مدى نجاح هذه المجهودات ومدى تحقيق اهدافها، سوف نقتصر على الفترة 2000-2014 وذلك لسببين: الاول هو انتعاش ايرادات الجباية البترولية وتطور كبير في حصيلتها المالية مما ساعد الحكومة على تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)، والثاني هو توفر جميع الاحصائيات لجميع القطاعات الاقتصادية خلال هذه الفترة وهو ما يساعدنا على التقييم الجيد.

2-1- تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج الاجمالي خلال الفترة 2000-2014

يعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم المقاييس الاقتصادية التي تعكس صورة النشاط الاقتصادي للدولة، ومن خلال هذه النقطة سوف نعرج على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي والحكم على مدى نجاعة الاستثمارات العمومية الموجهة لهذه القطاعات لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي.

الجدول رقم (3): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2014

	FP/PIB	DE/PIB	الفلاحة		الصناعة		البناء والاشغال العمومية		الخدمات		المحروقات
			PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %
2000	28.45	8,22	9	15.5	7.5	13	8.7	15	32.9	56.5	41.9
2001	22.81	12,35	10.5	16.6	8	12.7	9.1	14.5	35.5	56.2	36.7
2002	20.84	12,71	10.1	15.6	8.1	12.7	9.9	15.4	36.2	56.1	35.7
2003	24.26	11,95	10.6	17.3	7.3	11.9	9.2	14.9	34.3	55.9	38.6
2004	24.16	10,41	10.2	17.2	6.8	11.5	8.9	15	33.5	56.3	40.7
2005	29.98	10,67	8.2	15.7	5.9	11.3	8	15.2	30.4	57.9	47.4
2006	31.92	11,94	8	15.5	5.6	10.9	8.4	16.3	29.5	57.2	48.5
2007	25.78	15,33	8	15	5.4	10.1	9.4	17.4	30.9	57.5	46.4
2008	36.25	17,86	7	13.5	5	9.6	9.2	17.7	30.6	59.1	48.1
2009	23.35	19,52	10.1	15.2	6.2	9.3	11.8	17.8	38.3	57.7	33.6
2010	23.51	15,07	9	14.4	5.5	8.8	11.2	17.8	37.1	59	37.2
2011	26.25	13,53	8.6	14	4.8	7.8	9.7	15.7	38.7	62.5	38.2
2012	28.53	16,01	9.4	14.8	4.8	7.6	9.9	15.6	39.3	62	36.6
2013	22.09	11,37	10.7	15.7	5	7.3	10.6	15.6	41.5	61.3	32.3
2014	19.7	14,49	11.1	15.7	5.2	7.4	11.2	15.9	43.2	61	29.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصاءات ONS

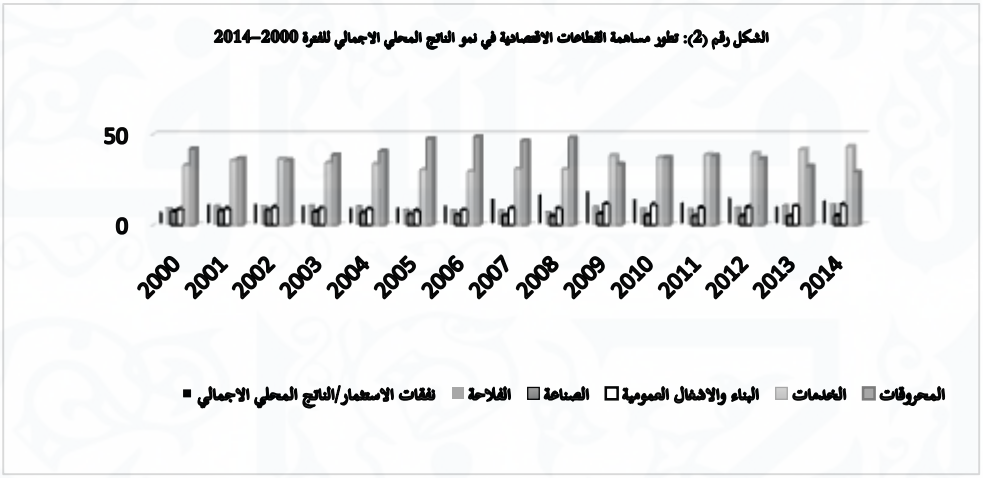

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قطاع المحروقات هو المساهم الاول في الناتج المحلي الاجمالي بنسب تفوق 30%، وعليه سوف نحاول من خلال هذه النقطة تحليل نسب المساهمة لكل قطاع على حدة في الناتج المحلي الاجمالي:

المحروقات: تعتبر الفترة 2000-2008 من أهم فترات انتعاش السوق النفطية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بأسعار مرتفعة وقياسية، الأمر الذي انعكس إيجابا على قطاع المحروقات في الجزائر، الذي تراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 29.2% و48.5%، أما تطور النسبة سنويا فقد بلغت نسبة 41.9% سنة 2000 ثم ارتفعت الى حدود 47.4 % سنة 2005، ثم الى 48.5% سنة 2006، كما تواصلت النسبة على نفس الوتيرة الى غاية سنة 2008 أين بلغت النسبة 48.1%، ونتيجة الازمة المالية العالمية سنة 2009 والتي أدت الى تباطؤ النمو العالمي والقى هذا الأخير بظلاله على السوق النفطية، حيث تراجعت أسعار النفط بنسبة 36%، كما تم تخفيض الانتاج النفطي للجزائر في ذات السنة (قرارات الأوبك)، كل هذه الأسباب ادت الى تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر، أين بلغت نسبة المساهمة في ذات السنة 33.6%، بينما عاود الارتفاع بداية من سنة 2010 حيث بلغت نسبة المساهمة 37.2% ثم ارتفعت الى 38.2% سنة 2011، أما مع نهاية الفترة تراجعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي الى 29.2%، وهي أقل نسبة يشهدها هذا القطاع خلال هذه الفترة، ويعود سبب هذا التراجع الى التقلبات التي تشهدها السوق النفطية من تراجع كبير في أسعار النفط وكذا الاستثمارات في ذات القطاع.

الفلاحة: يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي بامكانها توجيه معدلات النمو الاقتصادي الى مستويات مرتفعة، الا ان هذا القطاع في الجزائر بقي راكدا الى يومنا هذا، وتعتبر نسب مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الاجمالي خير دليل على ذلك، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 11%، وبالرغم من أنه عرف معدلات نموه الايجابية خلال الفترة 2000-2004 والتي بلغ متوسطها 10.08% ، ويعوز هذه النسبة الى تطبيق برنامج المخطط الوطني لدعم الفلاحة PNDA خلال الفترة 2000-2004، بالاضافة الى المبالغ التي خصصت لهذا القطاع والتي قدرت بـ 110 مليار دينار جزائري في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي، وفي ذات السياق خصص لهذا القطاع أزيد من 6312 مشروع، من جهة أخرى نفسر هذا النمو في هذه الفترة إلى تقهقر مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات (2001، 2002، 2003)، بينما عرفت الفترة 2005-2009 تراجع في مساهمة هذا القطاع، أين بلغ متوسط الفترة نسبة 8.26% أي بتراجع قدره 18.05%، وبالرغم من تخصيص ما يقارب 300 مليار دينار جزائري في اطار برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الا أن القطاع لم يحقق الاهداف المرجوة منه، وبالرغم من تحسن النسبة والعودة الى النسب الأولي لهذه الفترة حيث خصص لهذا القطاع نحو 1000 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث نجد ارتفاع قدره 18.15% بالنسبة لمتوسط الفترة السابقة، والتي بلغ متوسط الفترة 2010-2014 نسبة 9.76%، حيث بلغت النسبة 11.1% سنة 2014، الا أن هذه النسبة قد تكون مظللة في ظل تراجع مساهمة قطاع المحروقات في هذه السنة، وعليه نقوم بتحليل نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات.

بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات 15.44%، وهي نسب ضعيفة مقارنة مع الامكانيات الفلاحية المتوفرة والمبالغ المالية التي صرفت في هذا القطاع، فبالرغم من التحسن في اطار البرنامج الخماسي الاول والمخطط الوطني لدعم الفلاحة والتي بلغت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع بـ 17.3% سنة 2003، الا أن النسبة تراجعت خلال الفترة 2005-2012، في حين عرفت تحسن سنة 2013 بنسبة 15.7% الى انها بقيت ثابتة سنة 2014، والتي تفسر لنا عدم ارتفاع هذه النسبة في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2014 والتي كما قلنا من قبل أن مردها تراجع قطاع المحروقات، كما أنه لا يخفى على أحد أن هذا القطاع له علاقة كبيرة بالتقلبات الجوية والمناخية بصفة خاصة في الجزائر وهو ما يؤثر على مردودية هذا القطاع.

الصناعة: يعتبر قطاع الصناعة الحلقة الاضعف ما بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث عرف هذا القطاع معدلات نمو سلبية تقريبا طيلة الفترة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 7.5 % سنة 2000، ثم ارتفعت سنتي 2001 و2002 بنسبة 8 % و8.1% على التوالي، الا أنها بدات بالتراجع خلال الفترة 2003-2008، أين بلغت سنة 2003 نسبة 7.3% ثم تراجعت الى 6.8% سنة 2004 الى انها وصلت الى حدود 5 % سنة 2008، وبالرغم من ارتفاعها سنة 2009 الى نسبة 6.2% (تراجع قطاع المحروقات) الا أنها تراجعت خلال الفترة 2010-2012 حيث بلغت 4.8 % سنة 2012، وبلغت نسبة 5.2 % مع نهاية الفترة (2014).

أما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات، فقد عرفت تراجع سنوي بداية من سنة 2002، حيث بلغت هذه النسبة 12.7% وبدات في التراجع الى حدود 11.3% سنة 2005 و10.9% سنة 2006، ثم الى أن وصلت الى 7.4% سنة 2014 أي بتراجع يقدر بـ 41.73% منذ سنة 2002، وترجع أسباب تدهور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الى:[1]

- الفارق الكبير في معدلات نمو الصناعة البترولية وقطاع المحروقات مقارنة بأنشطة القطاعات الصناعية الأخرى؛

- إن قطاع الصناعة كان محميا من المنافسة الأجنبية بسبب القيود والرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الاجنبية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، وباعتماد الجزائر سياسة تحرير الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية أدت الى تعرض القطاع الصناعي لمنافسة أجنبية قوية؛

- ارتباطه الكبير بواردات المواد الأولية والتجهيزات، غير انه مع بداية التسعينيات واجه القطاع الصناعي الجزائري مشكلة انخفاض ايرادات الدولة وتقلص حجم الواردات، ما ادى الى انخفاض مدخلات القطاع الصناعي المحلي؛

- العامل التقني والتاثيرات على قائمة المنتجات التي انتهت لكونها قديمة وغير تنافسية مما اعتبر عائقا ليس فقط لتنمية الصناعة ولكن أيضا لوجود المؤسسات حيث اضطرت الجزائر الى حل مؤسساتها العمومية الصناعية تحت وطأ الأزمة وتفاقم مشكلة الدفع الخارجي.

البناء والأشغال العمومية: عرفت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي استقرار نسبي خلال هذه الفترة، حيث تراوحت نسبة مساهمته 8% كحد أدنى سنة 2005 و11.8% كحد أقصى سنة 2009، فهذا الاستقرار الذي تميز به هذا القطاع راجع الى تحسن ايرادات الجباية البترولية ومدى تغطيتها للاستثمارات العمومية التي برمجت من خلال برامج

الانعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة، والتي تهدف الى القضاء على أزمة السكن، تطوير شبكات الطرقات (الطريق السيار شرق–غرب)، بناء المدارس والمستشفيات وغيرها، وبما أن النسبة قد تؤول الى التراجع نظرا للأزمة المالية التي تعيشها الميزانية العامة من تراجع ايرادات الجباية البترولية بفعل ازمة النفط 2015.

كما تميزت نسبة مساهمة هذا القطاع كذلك في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بالاستقرار، حيث تراوحت النسبة ما بين 14.5 % و17.8%، وبلغ متوسط نسبة مساهمته بـ 15.98 % خلال هذه الفترة.

قطاع الخدمات: يشمل هذا القطاع خدمات التجارة والنقل والهيئات العمومية والبنكية وغيرها، حيث يعد هذا القطاع المساهم الثاني بعد قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بنسبة 35.46% (متوسط الفترة)، حيث تراوحت نسب مساهمته ما بين 29.5 % و 43.2%، حيث بلغت نسبة مساهمته مع بداية الفترة 32.9% و 35.5% ثم تراجعت النسبة الى 33.5 %، 30.4%، 29.5% سنوات 2005، 2006 و2007 على التوالي، أما ارتفاع النسبة الى 38.5 % سنة 2009 ناتجة عن تقهقر قطاع المحروقات، ونفس الأمر ينطبق على سنتي 2013 و 2014، أين بلغت النسبة 41.5% و43.2% على التوالي.

اما عن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات، فيعتبر قطاع الخدمات المساهم الاول بمتوسط قدر بـ 58.41% وهي نسبة مرتفعة جدا، حيث تراوحت نسبة مساهمته خلال فترة الدراسة ما بين 55.9 % كحد أدنى سنة 2003، و62.5% كحد اعلى سنة 2011.

من ثنايا هذا التحليل الذي بيّن لنا مدى ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بقطاع المحروقات، الذي يعد بدوره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، و يعد هذا القطاع ذو مظهرين أولهما ايجابي وثانيهما سلبي فالأول يعني تغطية العجز و تجسيد برامج التنمية، أما الثاني والمتمثل في معامل التبعية البترولية وشح الموارد العادية، ومن زاوية اخرى يعكس تراجع مساهمة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل نمو قطاع الخدمات الى تعرض الاقتصاد الوطني لأعراض المرض الهولندي(*) والذي يتمثل في تراجع مساهمة قطاعات التبادل التجاري في الناتج المحلي الاجمالي (فلاحة وصناعة) مقارنة بزيادة وتوسع قطاعات خارج التبادل التجاري(خدمات).

2-2- مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2014

منح القطاع الاقتصادي العمومي منذ الاستقلال الدور الرئيسي في قيادة قاطرة التنمية، باعتبارها مرحلة اقامة وبناء القاعدة الاساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، لكن مع تراجع الايرادات النفطية منذ أزمة النفط سنة 1986، ودخول الاقتصاد الوطني في أزمة الدفع الخارجي، والتي مهدت الطريق الى إصلاحات اقتصادية عميقة بمساعدة المؤسسات الدولية، والتي ادت الى منح مكانة أكبر للقطاع الخاص وتشجيع اكبر للاستثمارات الاجنبية المباشرة، ومع بداية الالفية الثالثة وتحسن المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، بالأخص ايرادات الجباية البترولية والتي تعد من ابرز أدوات الدولة (السياسة المالية) للتدخل في الاقتصاد الوطني، وعليه سوف نحاول في هذه النقطة تتبع تدخل القطاع العمومي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (4): مساهمة القطاعات القانونية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2014

القطاع	القطاع العمومي		القطاع الخاص	
السنة	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %
2000	58.3	25.2	41.7	74.8
2001	52.4	21.3	47.6	78.7
2002	50.7	22.1	49.3	77.9
2003	52.5	22.1	47.5	77.9
2004	53.5	21.5	46.5	78.5
2005	57.3	21.1	42.7	78.9
2006	57.3	19.6	42.7	80.4
2007	57.3	19.1	42.7	80.9
2008	58.8	17.6	41.2	82.4
2009	45.4	16.4	54.6	83.6
2010	48.8	15.8	51.2	84.2
2011	51.7	15.4	48.3	84.6
2012	48.5	14.7	51.5	85.3
2013	43.4	13.6	56.6	86.4
2014	40.5	14.6	59.5	85.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصاءات ONS

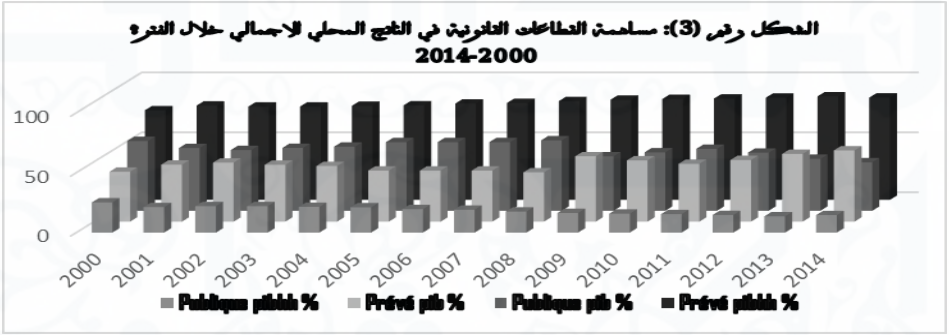

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (4)

من خلال الجدول والرسم اعلاه نحلل نسب مساهمة كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص على حدة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات:

- **القطاع العمومي:**

إن تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بواسطة مؤسساتها العمومية لازال يلعب دورا محوريا خلال هذه الفترة، بالرغم من توجه الدولة نحو اقتصاد السوق منذ سنة 1989، حيث تمثل نسبة مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2014 بمتوسط يقدر 51.76%، حيث بلغت النسبة 58.3% سنة 2000 ثم تراجعت سنتي 2001 و 2002 الى 52.4% و 50.7% على التوالي، ويعود سبب هذا التراجع الى تراجع أداء قطاع المحروقات، ومن خلال الفترة 2003 -2008 ارتفعت هذه النسبة الى حدود 57.3% سنة 2005 و58.8% سنة 2008، في حين عرفت تراجع سنة 2009 الى 45.4%ن ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2010 و2011 الى 48.8% و 51.7% على التوالي، بينما عرفت السنوات الأخيرة تراجع وصل الى 40.5% سنة 2014، ونلاحظ من خلال ما سبق ان مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الاجمالي عرفت العديد من التقلبات وعدم الاستقرار وهذا راجع الى التقلبات التي يشهدها قطاع المحروقات والذي يمثل فيه القطاع العمومي بأكثر من 90%.

أما فيما يخص تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات، فيساهم القطاع العام بـ 18.67% فقط، فبعدما كانت تتراوح نسبة مساهمته خلال الفترة 2000-2005 في حدود 22.21%، تراجعت النسبة خلال الفترة 2006-2014 الى 16.31% اي بتراجع قدره 26.56% ، وتتمثل القطاعات التي ينشط فيها القطاع العمومي خارج المحروقات بنسب تفوق 50% في قطاع المناجم والمقالع، الصناعات الحديدية والمكانيكية والكهربائية والالكترونية (ISMMEE)، مواد البناء، كما يساهم في قطاعات الصناعات الغذائية، الأشغال العمومية، خدمات النقل والتجارة وغيرها بنسب أقل.

وحسب احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS لسنة 2014، يساهم القطاع العمومي في القطاعات الاقتصادية بـ: الفلاحة والصيد البحري 0.8%، الماء والطاقة 100%، المحروقات 88.3%، الأشغال البترولية العمومية 100%، المناجم والمقالع 91.4%، الصناعات الحديدية والميكانيكية 92.6%، مواد البناء 47%، البناء والأشغال العمومية 16.9%، كيمياء والمطاط والبلاستيك 21.8%، الصناعات الغذائية 12.6%، الصناعات النسيجية 12%، صناعة الجلود 10.8%، صناعة الخشب والورق 53.1%، صناعات أخرى

94.9%، خدمات النقل والاتصالات 16.5%، تجارة 5.5%، الفندقة والمطاعم 17.7%، خدمات المقدمة للمؤسسات 27.4%، خدمات مقدمة للأسر 8%.

- **القطاع الخاص:**

نتيجة فشل النموذج التنموي المعتمد خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات وامام تفاقم المشاكل، قررت الجزائر منذ بداية تسعينات القرن المنصرم ، ترك المجال لاليات السوق والاقتصاد الليبرالي، ومن ثم تحول فيه نشاطات ووسائل الانتاج المملوكة للدولة الى القطاع الخاص، والبداية كانت بقانون المالية التكميلي لعام 1994 الذي سمح من خلاله و لاول مرة ببيع المؤسسات العمومية، والتنازل عن تسييرها لفائدة مسيرين خواص، بمساهمة القطاع الخاص في رأسمالها بنسبة لا تتعدى 49%، ليتم فيما بعد تجاوز حدود هذه النسبة الى الخوصصة الكلية من خلال الامر رقم 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وبحلول منتصف عام 1998 كانت عملية الخوصصة قد شملت أزيد من 800 مؤسسة محلية، كل هذه التطورات انعكست ايجابا على تنامي القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، ومن خلال الفترة 2000-2014 أصبح يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 48.24%، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي بدأت في التنامي بداية من سنة 2009، حيث بلغت نسبة المساهمة مع بداية الفترة 41.7% ثم ارتفعت الى 47.6% سنة 2001 ثم 49.3% سنة 2002، وبالرغم من التراجع خلال الفترة 2003-2008 الى حدود 41.2% سنة 2008، الا أن هذه النسبة ارتفعت سنة 2009 الى 54.6% ثم الى 56.6% سنة 2013 و 59.5% سنة 2014، ومن خلال الفترة 2009-2014 بلغ متوسط النسبة 53.61% أي بارتفاع قدره 20.06%، عن الفترة (2000-2008) التي بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي 44.65%.

أما بالنسبة للناتج المحلي خارج المحروقات فيعد القطاع الخاص المساهم الأول بنسبة 81.32% (متوسط الفترة)، وهو ما يوحي بأن القطاع العمومي يساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كبيرة الا من خلال قطاع الطاقة، وقد عرفت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي خارج المحروقات معدلات نمو ايجابية خلال الفترة، حيث ارتفعت النسبة من 74.8% سنة 2000 الى 78.7% سنة 2001، ومع تراجع طفيف سنتي 2002 و 2003 الا أنها عاود الارتفاع وبلغت النسبة 78.9% سنة 2005 ثم الى 80.41% سنة 2006، وواصلت هذه النسبة في الارتفاع خلال الفترة 2007 -2013 حيث بلغت 84.6% سنة 2011 ثم 86.4% سنة 2013، الا أنها عرفت تراجع بنسبة 1.15% سنة 2014، أين بلغت النسبة في

ذات السنة 85.4%، ويعود سبب هذا التراجع الى انخفاض نسب المساهمة في البناء والاشغال العمومية (3.48%) وفي قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات (9.92%)، وتعد قطاعات الفلاحة، البناء والاشغال العمومية، تجارة، الصناعات الغذائية، خدمات النقل والاتصالات والخدمات المقدمة للمؤسسات والاسر من ابرز النشاطات التي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة.

وحسب احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS لسنة 2014، يساهم القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية بـ: الفلاحة والصيد البحري 99.2%، المحروقات 11.7%، المناجم والمقالع 8.6%، الصناعات الحديدية والميكانيكية 7.4%، مواد البناء 53%، البناء والأشغال العمومية83.1 %، كيمياء والمطاط والبلاستيك 78.2%، الصناعات الغذائية 87.4%، الصناعات النسيجية 88%، صناعة الجلود 89.2%، صناعة الخشب والورق 46.9%، صناعات أخرى5.1 %، خدمات النقل والاتصالات 83.5%، تجارة 94.5%، الفندقة والمطاعم 82.3%، خدمات المقدمة للمؤسسات 72.6%، خدمات مقدمة للأسر 92%.

بشكل عام فانه يمكننا القول ان القطاع العمومي مازال يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال تكوين أزيد من 50% في الناتج المحلي الاجمالي، بالرغم من أن النسبة كانت أكبر خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، الا ان الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ ازمة النفط 1986 أدت الى مشاركة القطاع الخاص في أخذ مكانة هو الآخر في الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة الخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق.

المحور الثاني: الدراسة القياسية لأثر صدمات الجباية البترولية في الموازنة العامة على معدل النمو الاقتصادي

من أجل تحديد العلاقة واتجاه السببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، تم الاستعانة بمعطيات سنوية للمتغيرين خلال الفترة 1980–2014، ولقد تم اختيار طريقة أشعة الانحدار الذاتي (VAR)[**] نظرا لبساطة استعمالها مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالاضافة الى ما تقدمه هذه التقنية من معلومات حول أثر الصدمات الهيكلية، حيث يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي)، الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي (VAR)، ولا يمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل الجزء غير متوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية لذلك لا بد من الانتقال من البواقي القانونية

لنموذج VAR الى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا هذا مع ضرورة استقلالية البواقي القانونية لنتمكن من استخدام تفكيك التباين للبواقي القانونية.(2)

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2014، وتتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

أ. **معدل النمو الاقتصادي:** ويعد المتغير التابع للنموذج، ونرمز له بالرمز **CROI** ، حيث تم التعبير عنه بالنسب المئوية، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، وموقع البنك الدولي: **www.worldbank.org**.

ب. **الجباية البترولية (Fiscalité pétrolière):** وتمثل جميع إيرادات الضرائب المفروضة على نشاطات الاستكشاف والتنقيب والانتاج وغيرها من الأعمال التي تخص قطاع المحروقات في الجزائر مثل الاتاوة، الرسم على الدخل البترولي والرسم المساحي، حيث تم التعبير عنها بالنسب المئوية (نسبة المساهمة في الايرادات العامة)، ونرمز لها بالرمز **FP**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ج. **الجباية العادية (Fiscalité ordinaire):** وتتمثل في ايرادات جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تقنن في قوانين المالية، والتي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج قطاع المحروقات مثل الضرائب على الدخل الاجمالي،ضرائب على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، حيث تم التعبير عنها بالنسب المئوية (نسبة المساهمة في الايرادات العامة)، ونرمز لها بالرمز **FO** ، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

د. **معدل التضخم:** والذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك، حيث تم التعبير عنه بالنسب المئوية، ونرمز له بالرمز **INF**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك

خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع البنك الدولي: www.worldbank.org.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريم لكل المتغيرات.

الشكل رقم (4): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

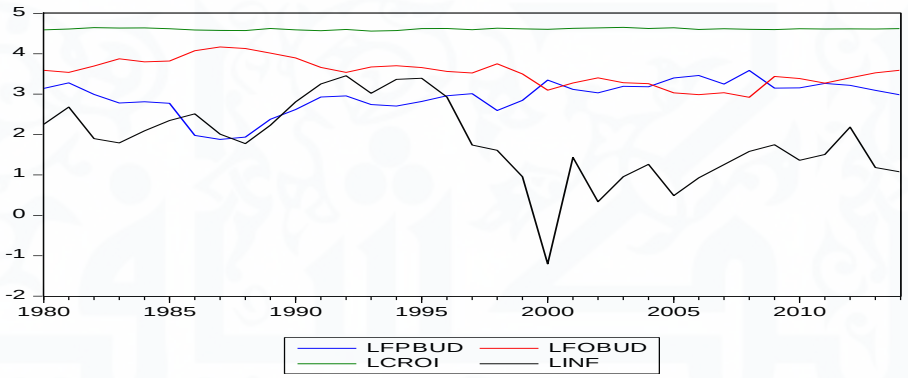

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

2- الدراسات السابقة:

- دراسة (IBEH 2015)[3] حيث تناولت الدراسة أثر الايرادات النفطية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2010، وخلصت النتائج لهذه الدراسة الى وجود أثر ايجابي وعلاقة طردية بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي، ونفس النتائج توصلت اليها دراسة (KHELID h 2015)[4] أين تناولت الدراسة أثر الايرادات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي للسودان خلال الفترة 2000-2012، أين توصل الباحث الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين (Johnson) والى علاقة ايجابية في تقديره للعلاقة بواسطة طريقة OLS. دراسة (AHMED 2015)[5] حيث تناولت الدراسة العلاقة بين الانفاق وعائدات النفط في الموازنة والناتج المحلي الاجمالي في دولة عمان خلال الفترة 1971-2013، باستخدام نموذج ECM/VAR، واستنتجت الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ووجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل (ECM)، كما دل اختبار السببية لـ غرانجر على اتجاه واحد للسببية من ايرادات النفط في الموازنة نحو الناتج المحلي الاجمالي، كما أن تحليل التباين أظهر قدرة كبيرة لايرادات النفط في الموازنة في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 51.7% خلال السنة العاشرة المستقبلية.

-وبين (OMO 2015)[6] أهمية الايرادات النفطية في دعم النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2012 باستخدام نموذج VECM، ودلت اختبارات السببية على وجود إتجاه أحادي من الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي، في حين بلغ معامل التصحيح (-0.83) في نموذج VECM المقدر، كما توصل (JONES 2015)[7] في دراسة قياسية لأثر الايرادات الجبائية (النفطية وغير النفطية) على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ECM في نيجيريا خلال الفترة 1986-2012، الى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل، في حين بلغ معامل التعديل نسبة 56.3% وهي النسبة التي يتعدل فيها معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة t+1.

- وأخيرا دراسة (Mohsen. M and al 2012)[8] حيث قام الباحثون في دراسة للعلاقة بين النفقات العامة والايرادات غير النفطية لـ 11 دولة مصدرة للنفط(***)، خلال الفترة 1980-2009، باستخدام نماذج PANEL، وقد أضاف الباحثون للنموذج متغير الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات، وكانت نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة سببية من الايرادات الضريبية غير النفطية الى الناتج المحلي خارج المحروقات والانفاق العام، في حين لا توجد علاقة من الانفاق العام تجاه الايرادات الضريبية غير النفطية في الأجلين القصير والطويل المدى.

3- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF دقيق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الاحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقراريتها، وعليه نختبر السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فور الموسع ADF:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

دراسة استقرارية السلسلة LCROI عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LCROI	ثابت فقط	0.16	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	3.59	3.63	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	3.57	4.25	3.54	3.20	مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة LCROI عند الفرق الاول						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LCROI	ثابت فقط	6.15	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	6.05	3.64	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	5.96	4.27	3.55	3.21	مستقرة

دراسة استقرارية السلسلة LFP عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LFP	ثابت فقط	0.36	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	1.19	3.63	2.95	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	2.61	4.25	3.54	3.20	غير مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة LFP عند الفرق الأول						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LFP	ثابت فقط	5.58	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	5.49	3.64	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	4.48	4.27	3.55	3.21	مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة LFO عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LFO	ثابت فقط	0.13	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	1.55	3.63	2.95	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	2.08	4.26	3.55	3.20	غير مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة LFO عند الفرق الاول						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LFO	ثابت فقط	5.59	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	5.50	3.64	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	5.08	4.26	3.55	3.20	مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة LINF عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LINF	ثابت فقط	1.15	2.63	1.95	1.61	غير مستقرة
	ثابت وقاطع	2.38	3.63	2.95	2.61	غير مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	2.83	4.26	3.55	3.20	غير مستقرة
دراسة استقرارية السلسلة LINF عند الفرق الاول						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
LINF	ثابت فقط	8.4	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	8.31	3.64	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	8.17	4.26	3.55	3.20	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_C أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر

من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كل من معدل النمو والايرادات الجبائية ومعدل التضخم متكاملان من الدرجة الأولى.

4- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جولسيس:

تشير نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول ادناه الى امكانية رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين متغيرات الدراسة.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
$r = 0$	0.56	51.16	63.87	27.40	32.11
$r \leq 1$	0.38	23.76	42.91	15.84	25.82
$r \leq 2$	0.15	7.91	25.87	5.64	19.38
$r \leq 3$	0.06	2.27	12.51	2.27	12.51

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

تبين نتائج اختبار الاثر الى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة احصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 51.16 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 63.87 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل الى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى الى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة احصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 27.4 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 32.11 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختباري الاثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

5- تقدير نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:

بعدما اكتشفنا أنه لا يوجد تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي والجباية العادية، الجباية البترولية ومعدل التضخم، ارتئينا أن نختبر العلاقة الديناميكية للآثار المتوقعة للايرادات الجبائية ومعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي عن طريق نموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Auto Regressive.

أ- **اختيار درجة التأخر (طول فترة التأخر):**

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية معايير (AIC), (SIC), (HQ)، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR)، ويمكن ملاحظة أن جميع المعايير اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي الدرجة الأولى باعتبارها المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	48.70435	NA	7.19e-07	-2.794022	-2.610805	-2.733290
1	91.73004	72.60586*	1.34e-07*	-4.483127*	-3.567042*	-4.179471*
2	99.96115	11.83222	2.30e-07	-3.997572	-2.348619	-3.450990
3	110.1967	12.15467	3.77e-07	-3.637291	-1.255470	-2.847785
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

ب- **تقدير نموذج الدراسة:** سوف نعتمد على دراستنا هذه على تقنية (VAR) في تحديد النموذج، ونظرا لتحديد درجة التأخير فيما سبق (الجدول رقم 3) والتي كانت الدرجة الأولى، وبالتالي سيتم تقدير النموذج VAR (1)، وعليه كانت نتائج التقدير كالآتي:

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج VAR

	LCROI	LFP	LFO	LINF
LCROI (-1)	0.167825 (0.17406) [0.96420]	1.658194 (2.20563) [0.75180]	1.442794- (1.50468) [0.95887-]	13.60733- (6.19910) [2.19505-]
LFP (-1)	0.048646 (0.02342) [2.07712]	0.374337 (0.29678) [1.26134]	0.247066 (0.20246) [1.22031]	1.268386 (0.83412) [1.52063]
LFO (-1)	0.056491 (0.03137) [1.80080]	0.535174- (0.39752) [1.34627-]	1.100309 (0.27119) [4.05734]	1.763106 (1.11727) [1.57805]
LINF (-1)	0.011026- (0.00480) [2.29787-]	0.003961 (0.06081) [0.06514]	0.006591 (0.04148) [0.15890]	0.448573 (0.17090) [2.62477]
c	3.516366 (0.76172) [4.61634]	3.929306- (9.65253) [0.40708-]	5.562185 (6.58494) [0.84468]	53.77729 (27.1292) [1.98227]

R^2	% 36
$\overline{R}^2$	% 27
F	4.2
N	35

المصدر: **من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.**

– **استقرارية نموذج: للتأكد** من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول أدنه يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Root	Modulus
0.852723	0.852723
i0.049890 − 0.675492	0.677331
i0.049890 + 0.675492	0.677331
−0.112662	0.112662

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR (1) مستقر.

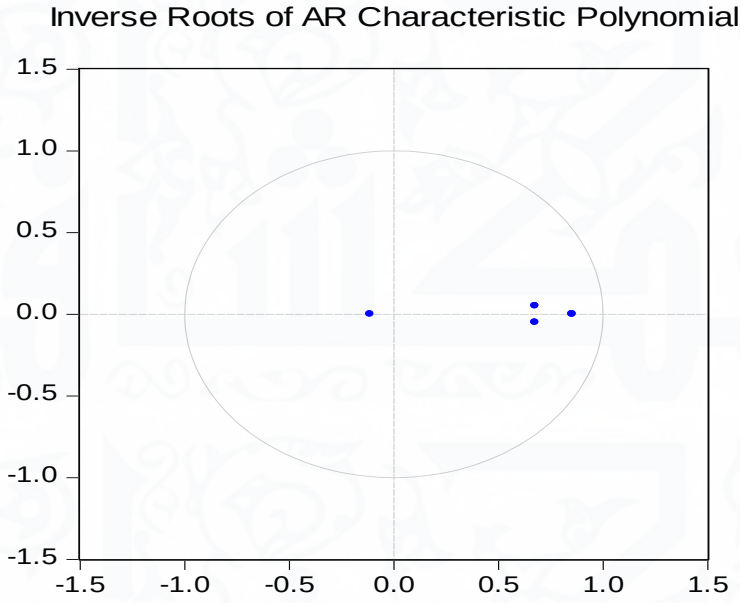

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

- التحليل الاقتصادي والاحصائي للنموذج:

من أجل تحليل اقتصادي واحصائي مفصل، قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR (1) الذي يظهر في الجدول أعلاه بطريقة OLS، وعليه سوف نقوم بتحليل النموذج:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بواسطة OLS

$$LCROI_t = \beta_0 + \beta_1 LCROI_{t-1} + \beta_2 FP_{t-1} + \beta_3 FO_{t-1} + \beta_4 linf_{t-1} + \varepsilon_t$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	3.51	0.76	4.61	0.0001
LCROI (-1)	0.16	0.17	0.96	0.34
LFP (-1)	0.04	0.02	2.07	0.04
LFO (-1)	0.05	0.004	2.29	0.02
LINF (-1)	0.01	0.03	1.8	0.08
R^2	36.6	F-statistic	4.2	0.008
$\overline{R}^2$	27.9	D-W	2.04	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			F (Prob): 0.26 (0.76)	
Jarque- Bira test			j-b (Prob): 0.99 (0.6)	
Heteroscedasticity Test: White			F (Prob): 1.21(0.33)	
Chow Breakpoint Test: 2000			F (Prob): 0.59 (0.7)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

من خلال النتائج أعلاه نحلل ما يلي:

- التحليل الاقتصادي للنموذج:

إن الإشارة الموجبة لمعلمتي الجباية البترولية β_2 والجباية العادية β_3 مقبولة من الناحية الاقتصادية، إذ أن زيادة الجباية البترولية بـ 1 % سيرتفع معدل النمو بنسبة 0.04 %، في حين يرتفع معدل النمو بنسبة 0.05% كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة 1% ، وعليه تلعب الايرادات الجبائية دور هام في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تمثل قناة الانفاق في الموازنة العامة الوسيلة المباشرة لأثر هذه الايرادات على النمو الاقتصادي، كما تعتبر الاشارة السلبية لمعدل التضخم β_4 مقبولة من الناحية الاقتصادية، حيث كلما ينخفض معدل التضخم بـ 1% ينخفض معدل النمو بـ 0.01%.

- التحليل الاحصائي للنموذج:

من خلال اختبار ستيودنت نجد أن المعنوية الجزئية للنموذج محققة لمعلمات الجباية البترولية والجباية العادية والثابت فقط، أما معلمة معدل التضخم فهي غير معنوية عند مستوى 5 %،

كما نجد أن احصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، في حين قدر معامل التحديد بـ 0.366 والذي يدل على أن 36.6% من التغيرات التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي مفسرة من قبل متغيرات الجباية البترولية، الجباية العادية ومعدل التضخم، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالموارد المالية التي تم ضخها في الموازنة العامة للدولة من قبل الايرادات الجبائية التي تمثل أزيد من 96% من الايرادات العامة للموازنة، وبالنسبة للارتباط الذاتي للاخطاء فان قيمة دارين واتسون (2.04) تدل على أنه لا وجود لارتباط ذاتي بين الاخطاء، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج الى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت إختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الاخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

ج- <u>الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي</u>

- **اختبار السببية:** سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية لـ VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests في نموذج الانحدار الذاتي VAR وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (13): اختبار العلاقة السببية بين الايرادات الجبائية والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: LCROI			
Excluded	**Chi-sq.**	**df**	**Prob.**
LFP	**4.31**	**1**	**0.03**
LFO	**3.24**	**1**	**0.07**
LINF	**5.28**	**1**	**0.02**
ALL	**8.05**	**3**	**0.04**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

يلاحظ من خلال نتائج اختبار السببية لـ غرانجر في اطار نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests) الموضحة في الجدول أعلاه، أن المتغيرات المستقلة في النموذج مجتمعة تسبب في معدل النمو الاقتصادي، حيث نجد أن احتمال الرفض يساوي 0.04 وهو أقل من 0.05، وهو ما يؤكد صحة تمثيل النموذج في معادلة واحدة.

تحليل دوال الاستجابة الدفعية: تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغير الجباية البترولية والجباية العادية ومعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات والتي توضحها الاشكال التالية:

الشكل رقم (5): شكل استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمات تنبؤية لمتغير الايرادات الجبائية والتضخم خلال عشر سنوات مقبلة

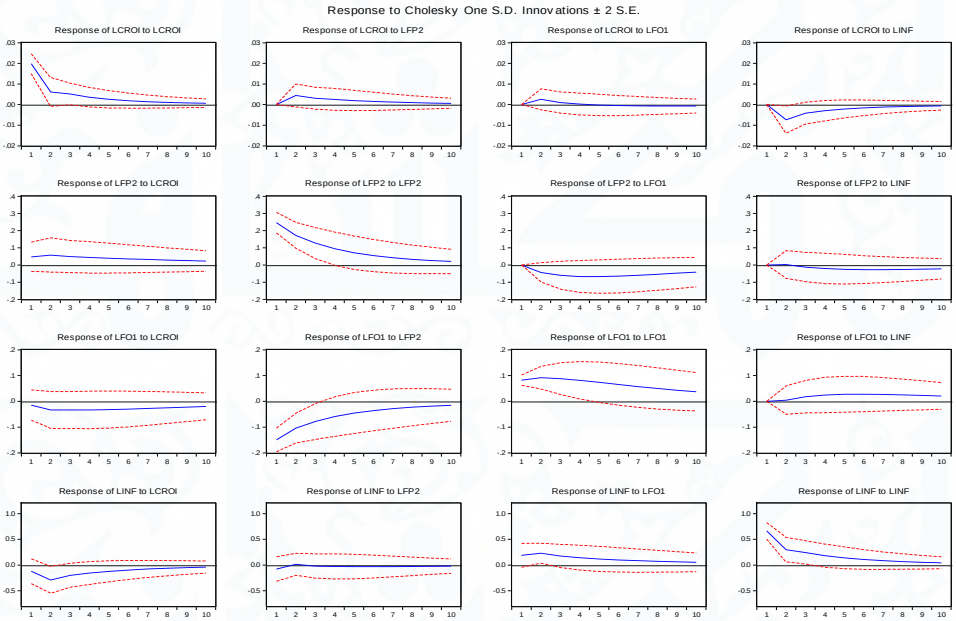

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

من خلال الجدول أعلاه نحلل ما يلي:

– **آثار صدمة في الجباية البترولية:** استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في الجباية البترولية سيكون له آثار ايجابية في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، لكنها استجابة ضعيفة جدا، فخلال السنة الثانية سجلت نسبة الاستجابة للصدمة (0.004%) ثم تنخفض هذه النسبة الى أن تصل نسبة (0.001%) خلال السنة الخامسة، ثم تواصل نسبة الاستجابة بالانخفاض في المدى الطويل الى أن تصل نسبة 0.0006% خلال السنة العاشرة.

– **آثار صدمة في الجباية العادية:** ان استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في الجباية العادية ستكون استجابة فورية وايجابية خلال المدى القصير، حيث سجلت نسبة الاستجابة

0.002 % خلال السنة الثانية، لكنها تبدأ بالانخفاض الى أن تصل الى نسبة 0.0002 % خلال السنة الرابعة، أما في المدى المتوسط فتكون نسبة الاستجابة للصدمة سلبية حيث قدرت خلال السنة الخامسة بـ 0.0001- %، ثم تبدأ نسبة الاستجابة السلبية في الارتفاع ابتداء من السنة الخامسة حيث ينخفض معدل النمو في السنة السابعة بنسبة 0.0006- % ثم الى نسبة 0.0007- % خلال السنة التاسعة، في حين تقل نسبة الصدمة السلبية في السنة العاشرة الى 0.0006-%.

- **آثار صدمة في معدل التضخم:** إن حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم سوف يكون لها آثار معنوية سلبية على معدل النمو الاقتصادي ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي الى انخفاض معدل النمو بنسبة 0.007- %، وتتوالى استجابة معدل النمو في الانخفاض خلال المدى المتوسط، حيث ينخفض معدل النمو بنسبة 0.004-% خلال السنة الثالثة، ثم الى 0.002-% خلال السنة الرابعة، ثم الى 0.001-% خلال السنة الخامسة، الى أن تصل نسبة الاستجابة الى 0.0009- % خلال السنة الثامنة، أما في تواصل صدمات معدل التضخم فان نسبة الاستجابة ترتفع في المدى الطويل الى 0.006-% خلال السنة العاشرة.

تحليل تجزئة التباين:

يشير تحليل التباين الى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول رقم (14): نتائج تحليل خطأ التنبؤ بمتغير معدل النمو الاقتصادي.

Variance Decomposition of LCROI:					
Period	S E	LCROI	LFP	LFO	LINF
1	0.019817	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.022581	84.37333	3.794464	1.284724	10.54748
3	0.023742	80.98171	5.099557	1.330291	12.58844
4	0.024317	79.30343	5.917236	1.281706	13.49763
5	0.024622	78.42871	6.412424	1.256573	13.90229
6	0.024796	77.90575	6.715243	1.276662	14.10234
7	0.024902	77.56253	6.898738	1.330865	14.20787
8	0.024972	77.32154	7.008968	1.402467	14.26703
9	0.025019	77.14523	7.074674	1.478010	14.30209
10	0.025052	77.01341	7.113595	1.548998	14.32399

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

يوضح الجدول نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة والممثلة في الجباية البترولية والجباية العادية ومعدل التضخم، ان تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة (الايرادات الجبائية والتضخم) بأن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي لفترة أطول نسبيا.

في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن 84.37 % من تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي ترجع الى صدماته الخاصة، في حين أن تساهم الجباية البترولية بحوالي 3.79% والجباية العادية بـ 1.28 % أما معدل التضخم بـ 10.54% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، وترتفع نسبة تفسير تباين الخطأ بالنسبة للجباية البترولية الى 5.91 % ومعدل التضخم الى 13.49 % في حين تنخفض الجباية العادية الى 1.281 % خلال السنة الرابعة، أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فإن معدل النمو الاقتصادي يساهم بحوالي 78.42% في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين تساهم الجباية البترولية بـ 6.41 % في تفسير خطأ التنبؤ للنمو أما الجباية العادية فتنخفض الى نسبة 1.25% في حين ترتفع نسبة التفسير لمعدل التضخم الى 13.9%، كما ترتفع هذه النسب خلال السنوات المقبلة، فخلال السنة التاسعة تساهم الجباية البترولية بـ 7.07 % في تفسير تباين الخطأ، أما الجباية العادية فتساهم بنسبة 1.49% ومعدل التضخم بـ 14.3%، بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية) يمثل معدل النمو الاقتصادي في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به بحوالي 77.01% في حين تمثل نسبة 7.11% الى تفسير تباين خطأ التنبؤ للمتغير المستقل الجباية البترولية، أما الجباية العادية فتساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ بنسبة 1.54%، في حين يمثل معدل التضخم أعلى نسبة تفسير بنسبة 14.32%.

إن نتائج تحليل تجزئة التباين متوافقة تقريبا مع الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، حيث يظهر ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة، الأمر الذي زاد من توسع في عملية الانفاق العام في اطار السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الدولة خاصة بعد سنة 2000 والتي تهدف الى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي، أما الجباية العادية نستنتج من خلال أن النظام الجبائي في الجزائر مازال يواصل عرقلته لمسار التنمية في الاقتصاد، في حين يعد معدل التضخم أهم متغير مفسر لخطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي من بين متغيرات الدراسة، ولهذا تبنى بنك الجزائر سياسة استهداف التضخم في السنوات الأخيرة من أجل التحكم في هذا المعدل عند مستوى مقبول لتطور معدل النمو

الاقتصادي، فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن متغيرات الجباية البترولية ومعدل التضخم واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

- **اختبار الفرضيات:**

– أثبت الدراسة القياسية أن حدوث صدمات ايجابية للجباية البترولية لها دور ايجابي في دعم النمو الاقتصادي، ففي المدى الطويل فكل زيادة في الجباية البترولية بـ 1% تؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.04%، كما نجد أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة تسبب في معدل النمو وهو ما يظهر اختبار السببية لـ غرانجر، وبالرغم من ضعف دالة الاستجابة الفورية ونسب تحليل التباين الضعيفة (7.1%) إلا أن الجباية البترولية لها أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الجباية البترولية تحتاج الى وقت أطول حتى يظهر أثرها على معدل النمو الاقتصادي، وعليه ومن خلال هذه النتائج نقبل **الفرضية الرئيسية** والتي مفادها: **إن حدوث أي صدمة ايجابية في ايرادات الجباية البترولية لها أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.**

- **نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

– تحتل الايرادات العامة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، حيث تتراوح نسبتها للناتج المحلي الاجمالي ما بين 30% – 46% وهو ما يدل على جهد الحكومة في حشد وتوظيف الموارد المالية؛

– لعبت الجباية البترولية دور كبير في تغطية البرامج الاستثمارية خاصة في الفترة 2000–2014، التي سمحت برفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر؛

– مازال القطاع العمومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال تكوين أزيد من 50% في الناتج المحلي الاجمالي، بالرغم من أن النسبة كانت أكبر خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، الا ان الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ ازمة النفط 1986 أدت الى مشاركة القطاع الخاص في أخذ مكانة هو الآخر في الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة الخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق؛

– أثبت إختبار السببية لغرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من الجباية البترولية والجباية العادية ومعدل التضخم نحو معدل النمو الاقتصادي، حيث نجد أن الجباية البترولية لها دور كبير في تنمية وإنعاش القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات عن طريق النفقات الاستثمارية،

والتي لها دور كبير في رفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي، في حين تساهم الجباية العادية في تغطية النفقات الجارية والتي لها دور مهم في تحسين القدرة الشرائية التي تؤدي الى زيادة الوتيرة الانتاجية؛

– تطرح نتائج الدراسة القياسية مشكلا هاما فيما يخص العلاقة بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي، فبالرغم من العلاقة الايجابية الا معامل التغير ضعيف 0.04% ودوال الاستجابة الدفعية ضعيفة ونسب تحليل التباين متدنية، هنا يمكن أن نرجع هذا السبب الى عدم كفاءة استخدام هذه الايرادات (ايرادات الجباية البترولية) في دعم النمو الاقتصادي خاصة في الميزانية العامة للدولة؛

– أثبتت نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل النمو الاقتصادي الدور الذي يلعبه كل من الجباية البترولية ومعدل التضخم في الاقتصاد الوطني، حيث نجد أنهما واصلا تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي وصلت الى حدود 22%، في حين بلغت نسبة التفسير للجباية العادية 1.5 % فقط في المدى الطويل.

– **توصيات :** على ضوء النتائج المتوصل اليها، يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها الجباية البترولية أو الايرادات الجبائية أو السياسة المالية عموما أن تلعب دورا مهما في دعم النمو الاقتصادي الوطني، وعليه نقترح ما يلي:

– ضرورة تحقيق الادارة الجيدة للايرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات انتاجية كالزراعة والسياحة، وذلك لتقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي؛

– بذل المزيد من الجهود لتحسين ادارة وتحصيل الضرائب وخدمات الادارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الموازنة العامة؛

– ضرورة تحديد الحجم الأمثل للانفاق العام وذلك لتجنب العجز في الموازنة العامة، ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية (3p) الذي يعد بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي؛

– يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص ايراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم والبنية التحتية، وهذا ما سيشجع الخواص مما يساهم في زيادة الاستثمار وبالتالي سيرتفع مستوى العمالة والنمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

- الهوامش والاحالات:

(1) - بلقلة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دوكتوراه، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص 177.

(*)- المرض الهولندي:هو ظاهرة اقتصادية تعاني منها الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد من مصدر طبيعي، وينجر عن ذلك تفاوت في القطاعات الاقتصادية للدولة من جراء التدفق الكبير للعملة الصعبة خاصة عند ارتفاع سعر هذه المواد في السوق الدولية وهذا ما سيؤثر على سعر الصرف الحقيقي، وتعد دراسة (Cordon & Neary) من أبرز الدراسات التي أفرزت التشخيص الاقتصادي للعلة الهولندية حيث قسمت الاقتصاد الذي يعاني من لعنة الموارد إلى ثلاث قطاعات وهي: القطاع المزدهر (booming sector)، القطاع المتأخر (slow sector)، قطاع السلع غير قابل للاتجار (non-traded sector)، للمزيد أنظر المرجع: بن رمضان انيسة، **دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار هومة، الجزائر،2014، ص 102.

(**)- تعطى نماذج الأشعة الانحدارية VAR بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات، كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية، حيث يمثل النموذج في مجمله أداة قابلة للاختبار للنظرية الاقتصادية، ويعتبر سيمس أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي VAR، التي هي عبارة عن نظام معادلات لمجموعة متغيرات، كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها وقيم للمتغيرات الأخرى، بالاضافة الى قيم عشوائية.

(2)- بن جلول خالد و سالمي جمال، **محددات الفقر في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1980-2014**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 09، جويلية 2015، ص 89.

(3)- IBEH Francesca Ujonwa, **the impact of oil revenue on the economic growth in Nigeria (1980-2010),** research project in Department of economics, university of ENUGU- Nigeria-, august 2013, p-p 34-41.

(4)- Khalid Hasen and Azrai Abdullah, **Effect of oil revenue and the Sudan economy: econometric model for service sector GDP,** Procedia Social and behavioral Sciences, ELSEVIER, 172(2015), 2015, p-p 223-229.

(5)- AHMED. H and SALEH. M, **Dynamic relationship between oil revenue, government spending and economic growth in Oman**, International journal of business and economic development, Vol 3, N°2, July 2015, p-p 93-115.

(6)- OMO. A and Bashir O, **Oil revenue, Public Spending and economic growth relationship in Nigeria**, International journal of economics and finance, Published by Canadian Centre of science and education, Vol 8, N° 3, may 2015, p-p 113-123.

(7)- Jones. E and al, **Total Revenue and Economic growth in Nigeria: empirical evidence,** Journal of emerging Trends in economics and Management Science, Vol 6, N°1, 2015, p-p 40-46.
(8)- Mohsen Mehrara and al, **The relationship between revenue expenditure in oil exporting countries**, International journal of business and behavioral science, Vol 2, N°6, June 2012, p-p 1-7.

(***)- الجزائر، إيران، السعودية، الكويت، الامارات، البحرين، عمان، المكسيك، فنزويلا، الاكوادور، نيجيريا.